

الفصل الثالث

الاطار النظرى معايير التقارير المالية المنشورة

توالى الانهيارات والازمات المالية سارعت المنظمات الدولية فى البحث عن الليات لمعالجتها وحماية حقوق الاطراف والمصالح. والجهود تنصب على وضع أسس وقواعد لمهنة المحاسبة نتج عنها ما اصبح يعرف بمعايير المحاسبة المتعارف عليه, و صدر المعايير المختلفة تبعا لحاجة مستخدمى القوائم المالية وتنظيم تلك الاعمال التى يقوم بها المراجعة الداخلية. ان هدف النظام المتكامل للتقارير هو اطلاع المسئولين بالمشروع وخارجه على حالة النشاط الفعلى وقياس مدى نجاح الادارة فى الرقابة على الاداء والتنبؤ بأتجاهات النشاط ونتيجته فى المستقبل, تعتبر التقارير المالية وسيلة للنظم للمحاسبية فى عرض نتائج فعاليتها وأنشطتها الى الاطراف الخارجية, لذلك يعرض هذا الفصل الاتى :

المبحث الاول: نشأة ومفهوم معايير التقارير المالية المنشورة .

المبحث الثانى: جودة التقارير المالية المنشورة .

المبحث الاول

نشأة ومفهوم معايير التقارير المالية المنشورة

3-1-1: نشأة معايير التقارير المالية المنشورة

يمكن عرض نشأة معايير التقارير المالية من خلال :

الفترة من عام 1904م حتى عام 1973م انعقد المؤتمر الدولي فى سانت لويس والمؤتمر الدولي العاشر تبلورت الفكرة بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بقيادة هيئات محاسبية مهنية فى تسع دول استراليا، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، المانيا، انجلترا، هولندا، اليابان، المكسيك، ايرلندا⁽¹⁾.

عام 1999م تضم اللجنة 143 دولة يمثلون مليونى محاسب، وقد شاع استخدام المعايير الدولية فى الدول او المنظمات التى لم تنتظم ضمن عضوية اللجنة. و أهداف اللجنة صياغة ونشر معايير المحاسبة الواجب التقيد بها لعرض القوائم المالية وتعزيز قبولها وتحسين المعايير والاجراءات للحاسبية و الانظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية⁽²⁾، وتحيل عمل اللجنة فى تطوير المعايير المحاسبية لمقابلة احتياجات أسواق رأس المال الدولية وقطاع الاعمال وتطبيق المعايير المناسبة للدول النامية وازالة الاختلافات بين المتطلبات المحاسبية الدولية والمحلية، اصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية 41 معيارا محاسبيا دوليا قبل أن يتم اعادة هيكلتها وبعد مراجعاتها اصبحت 34 معيارا، حيث تم دمج بعض المعايير. كما تم حذف معايير اخرى، اللجنة اصدرت العديد من التفسيرات لهذه المعايير بلغت 33 تفسيرا عام 2001م⁽³⁾.

عام 2001م ادخلت تغييرات اساسية لتقوية استقلال وشرعية وجودة عملية وضع المعايير الدولية للمحاسبة وخاصة ان IASB كانت قد اسندت على عملية وضع المعايير الدولية. اجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية لجمع معايير المحاسبة الدولية القائمة واصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية كأنها معايير، والمعايير القائمة مستمرة حتى يتم تعديلها او سحبها بواسطة مجلس المحاسبة الدولية IASB الجديد، والمعايير الجديدة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديدة تعرف بأسم IFRS المعايير الدولية للتقارير المالية، فان التغيير يشمل معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير الدولية للتقارير المالية IFAS معا⁽⁴⁾.

يتكون مجلس المحاسبة الدولية من 14 عضوا يتم تعيينهم من قبل مجلس الامناء، المؤهل الاساسى للمجلس الخبرة الفنية التى تحتل المسؤوليات الاساسية للمجلس فى تطوير ونشر معايير التقرير المالى الدولى، ومذكرات العرض المبدئية وقبول التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقرير المالى الدولى IFRIC، يطلق عليه اسم معايير التقرير المالى الدولى (IFRS) بدلا من مصطلح معايير المحاسبة الدولية (IAS) و التى كانت تصدر من لجنة معايير المحاسبة الدولية⁽⁵⁾.

(1) محمد المبروك، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، (القاهرة : دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005م)، ص33

(2) حسين القاضى، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008م)، ص107

(3) نبيه بن عبدالرحمن، محمد علاء الدين، المحاسبة الدولية، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، 1998م)، ص56

(4) طارق عبدالعال حماد، الاتجاهات الحديثة فى التقارير المالية، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2010م)، ص19

(5) ريتشارد شرويدر واخرون، تعريب ابراهيم محمد ، خالد على، نظرية المحاسبة، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006م)، صص 122-123

عام 2002م وضع الاتحاد الاوربي تشريعا يقتضى من الشركات المدرجة فى اوربا تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية فى بيانها المالية الموحدة وينطبق على اكثر من 7000 شركة لعدد 28 دولة (1).
بعد عام 2005م المعايير المحاسبية الدولية الزاميا بالنسبة للتقارير المالية للشركات المتعاملة مع دول الاتحاد الاوربي، ولوائح الاتحاد لبعض الدول الاعضاء تطبيق المعايير الدولية سنة 2007م كأقصى مدة على النحو التالى (2):

أ. الولايات المتحدة الامريكية وضعت معايير من خلال الجهات متمثلة فى مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية (FASB) .

ب. طبق معايير المحاسبة الدولية المعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) ولجنة الاسهم والبورصة الامريكية، وأخذ حيزا كبيرا فى امريكا.

ت. تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فى بعض الجهات لى لاتزال متأرجحة بين التطبيق و عدمه.

ث. الدول السبعة الكبرى G7 وصندوق النقد الدولى قد شجعت ودعمت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتقوية البنين المالى الدولى (3) .

يستنتج الباحث من نشأة معايير التقارير المالية التالى:

1.المستثمر يهتم بالتقارير المالية الامريكية لالزامها بالنماذج التى اصدرتها.

2.المدخل السلوكى للمعلومات و المستخدمى فى التقارير المالية.

3. اهتمام التقارير المالية لاغراض مستخدمها ولم تهتم بالمعلومات التى يجب الافصاح عنها.

3-1-2: تطور معايير التقارير المالية المنشورة .

القرن الثامن عشر الاسواق الرأسالية فصلت الادارة عن المالكين والسلوك الادارى الانتهازى خلق سوقا للمراجعين الداخليين المستقبلية(4). وتطور التقارير المالية بثلاثة روافد رئيسية كمايلى (5):

1 - لجنة سوق الاوراق الامريكية SEC

طلبت من الشركات المسجلة لديها بتقديم تقارير مالية:

قبل عام 1910م دون ان تحدد كيفية اعدادها أو الالتزام بها .

عام 1934م اوصت اللجنة بعرض تقارير مالية ربع سنوية عند حدوث ظروف او احداث غير عادية .

عام 1945م طلبت اللجنة بصفة ملزمة اعداد تقارير ربع سنوية عن المبيعات .

عام 1955م اصدرت اللجنة توصية بنشر تقارير مالية ربع سنوية عن الدخل .

عام 1970م اصدرت اللجنة توصياتها و حددت شكلا واضحا للتقارير الاولية(قائمة دخل، قائمة مركز مالى اولية)

عام 1974م اوصت اللجنة بضرورة اعداد قوائم التغير فى المركز المالى الدفترى .

(1) عباس على واخرون، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، (عمان: المطابع المركزية، جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، 2006م)، ص1

(2) شعيب شنون، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، (الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، 2008م)، ص12

(3) خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية، (عمان: اثناء للنشر والتوزيع، 2008م)، ص22-23

(4) WWW.intelegem.com . Willet, E.R. **Fundamentals of Securities . Markets (N,Y) Appleton – Century – Crofts**

(5) Copyright@2006-2013 American Institute of CPAS, **Financial Accounting Standard Board (FASB) . SPAC**

بعد عام 1975م اوصت اللجنة بزيادة دور مراقب الحسابات الخارجى تجاه التقارير المالية .

2- المعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين AICPA

الطلب المتزايد على المعلومات من خلال مجلس مبادئ المحاسبة كمايلى⁽¹⁾:

قبل عام 1973م اصدر مجلس مبادئ المحاسبة الامريكى APB الرأى رقم(28) تحت عنوان Financial Reports Interim يوضح كيفية اعداد التقارير المالية و الحد الأدنى من العناصر التى يجب الافصاح عنها وهذه العناصر فى المبيعات او الايرادات المتغيرات الجوهرية فى المركز المالى. اعتمد المجلس اعداد التقارير المالية على مدخل التكامل .

بعد عام 1973م مجلس معايير المحاسبية FASB تم تشكيل مجلس مبادئ المحاسبة واصدر المجلس القائمة رقم(16) وكذلك القائمة رقم(18) و اوصى باتباع المدخل المشترك عند اعداد هذه التقارير.

3- الادب المحاسبى (دراسات وبحوث الكتاب)

التقارير المالية من خلال اربعة مداخل رئيسية كمايلى⁽²⁾ :

المدخل الاول: دون ان يضع حلول للمشاكل التى تواجه قياس المعلومات وقد جاءت فى شكل وصفى فقط .

المدخل الثانى: اثر المعلومات على دقة النماذج فى التنبؤ بالارباح لسنة مالية قادمة واستخدام نموذجان بـلـتـخـدـام المعلومات السنوية والنموذج الاخر بأستخدام المعلومات الاولية واسلوب السلاسل الزمنية ان التنبؤ بأستخدام المعلومات الاولية التنبؤ بأستخدام المعلومات السنوية .

المدخل الثالث: منهج التوسع فى المداخل و اعداد التقارير المالية يتضمن ضرورة الافصاح عن المعلومات الاولية لاهميتها فى صناعة القرار الاستثمارى السليم .

المدخل الرابع: تقييم المخاطر المتوقعه التركيز على التنبؤ بالارباح فى الاجل القصير او الطويل⁽³⁾ . يستنتج الباحث من تطور معايير التقارير المالية التالى:

أ.لجنة سوق الاوراق الامريكية توصلت الى تحديد التقارير المالية وزيادة دور المراقب المالى الخارجى .
ب.المعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين حدد كيفية اعداد التقارير و الافصاح .

ج. الادب المحاسبى توصل ان المعلومات تؤثر على دقة النماذج و الافصاح وتقييم المخاطر .

3-1-3: مفهوم معايير التقارير المالية المنشورة

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية معايير التقارير المالية بأنها مجموعة قواعد فى عملية قياس وتسجيل و عرض البيانات الاقتصادية للشركة وتحكم العمليات التى تنطلق من طبيعة الانشطة التى تزاولها⁽⁴⁾، و عرفت بأنها

(1)Opong .L."The Information Content of Interim Financial Reports:UK Evidence ," Journal of Business Finance and Accounting .Vol.NO,march . 1995.PP.15

(2) طارق عبدالعال،الدليل المحاسبى لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة،(القاهرة:الدار الجامعية،2006م)،ص88

(3) عدلان محمد،دور المراجعة الالكترونية على جودة التقارير المالية،(الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة ماجستير،غير منشورة،2008م)،ص39

(4) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الاسلامية، معايير المحاسبة المالية واهدافها ومفاهيمها ومعيار العرض و الافصاح العام ،(المنامة : المجلس الشرعى ابو في ، 1994م)، ص158

المرشد الاساسى لقياس العمليات المحاسبية والاحداث و الظروف التى تؤثر على المركز المالى للشركة ومعرفة نتائج اعمالها و العمل على اىصال المعلومات الى المستقيدين من البيانات و المعلومات المحاسبية⁽¹⁾، و عرفت بأنها قواعد لقرار عام تشتق من الاهداف و المفاهيم نظرية المحاسبة و تطور الاساليب المحاسبية، مستخدمى القوائم المالية لهم مصالح متطابقة و متعارضة احيانا لمواجهة تلك المصالح و الايفاء بمسؤولية الادارة عن الابلاغ المالى يقوم المحاسبون باعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام و لتخفيض المخاطر المحتملة للانحياز و سوء الفهم و حاولت المهنة المحاسبية تطوير معايير ذات قبول عام و تطبيق واسع بدون تلك المعايير سيقوم المحاسب بتطوير معايير الخاصة⁽²⁾، و عرفت لجنة القواعد و المعايير الدولية القاعدة المحاسبية الصادرة عام 1999م المعايير الدولية بأنها قواعد ارشادية يرجع اليها المهنيون لدعم اجتهادهم و حكمتهم و وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، و تهدف لتقليل درجة الاختلاف فى التعبير او الممارسات فى الظروف المتشابهة و تعتمد كأطار عام لتقييم نوعية العمل الفنى و كفاءته و تحديد طبيعة المسؤولية المهنية⁽³⁾.

يستنتج الباحث من مفهوم معايير التقارير المالية التالى:

1. بيان كتابى تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية او مهنية.

2. يتعلق البيان بعناصر القوائم المالية و نوع العمليات و الاحداث الخاصة بالمركز المالى و يحدد اسلوب القياس و العرض و التصرف و التوصيل المناسب.

يستطيع الباحث تعريف معيار التقارير المالية بأنها مجموعة قرارات و ارشادات لقياس التسجيل و عرض البيانات و الاحداث و الالتزام بها التى تظهر فى التقارير المالية.

3-1-4: اهداف معايير التقارير المالية المنشورة

تتمثل أهداف مجلس معايير التقارير المالية فى⁽⁴⁾

1. الالتزام بالمعايير عالية الجودة عالميا، يتضمن معلومات ذات جودة عالية و شفافة و قابلة للمقارنة فى القوائم المالية و التقارير المالية الاخرى لمساعدة المشاركين فى مختلف اسواق المال فى العالم و المستخدمين الاخرين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

2. الترويج للاستخدام و التطبيق النشط لتلك المعايير.

3. ايجاد الحلول مع الجهات و اذعة المعايير الوطنية للوصول الى تقارب بين معايير المحاسبة الوطنية و المعايير الدولية للتقارير المالية بما يكفل الوصول لحلول عالية الجودة.

4. الفروق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC و مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تتمثل فى:

(1) عيشى بشير، المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية، (الجزائر: جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المؤتمر العلمى الثالث لكلية الاقتصاد و العلوم الادارية، نيسان، 2009م)، ص 4

(2) بلغيث مدانى، التوافق المحاسبى الدولى فى المفهوم و المبررات و الاهداف، (الجزائر: جامعة قاصدى مرباح و رقلة، مجلة الباحث، العدد 3، 2005م)، ص 57

(3) IASB – International Accounting Standard Board (IFRSs) International Financial Reporting Standards . (3)

الصادرة عن معايير المحاسبية الدولية 2009م
(4) طارق عبدالعال، مرجع سابق، ص 18-19

أ. مجلس معايير المحاسبة الدولية ليس له علاقة خاصة بمهنة المحاسبة الدولية ومجموعة ائمة من مختلف المناطق الجغرافية والوظيفية الذين هم مستقلون عن مهنة المحاسبة، على خلاف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

ب. اعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديد IASB هم افراد معنون على اساس المهارة الفنية والخبرات السابقة بدلا من ان يكونوا ممثلين لجهات محاسبة وطنية معينة او منظمات اخرى، على خلاف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC .

ج. يجتمع لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC حوالى اربع مرات فى السنة، بينما يجتمع مجلس IASB عادة مرة كل شهر، كذلك فان عدد الفريق الفنى والتجارى العاملين مع IASB قد زاد كثيرا بالمقارنة بلجنة معايير المحاسبة الدولية السابقة و الجهة التفسيرية السابقة SIC قد حل محلها لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية IFRIC.

5. تطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) ك معيار منفرد لبيان كيفية الانتقال من تطبيق المعايير المحاسبية القديمة الى الوضع الجديد للمعايير التقارير المالية، ويصف المعيار المرحلة الانتقالية والاجراءات التى تتطلبها بحكم الاختلافات بين طرق معالجة البيانات المحاسبية والعرض والافصاح، ووضع خطوط تفصيلية ودقيقة للمرحلة الانتقالية يتطلب معالجة الاختلافات وتحقيق صفات الموثوقية والملائمة وقابلية المقارنة وقابلية الفهم كصفات اساسية للمعلومات المالية واستخدامها من قبل لاطراف ذات العلاقة كأساس سليم ورشيد لاتخاذ القرارات⁽¹⁾.

يستطيع الباحث اضافة الأهداف التالية:

1. استخدام معلومات عالية الجودة المعايير والشفافية والمقارنة فى معايير التقارير المالية.
2. زيادة استخدام تطبيق أنشطة معايير التقارير المالية.
3. وضع حلول عالية الجودة عند تقارب المعايير الوطنية بالمعايير التقارير المالية .

3-1-5: أهمية المعايير

تتمثل أهمية المعايير التقارير المالية فى

1. غياب المعايير يؤدي لاختلاف الاسس التى تعالج بموجبها العمليات والاحداث المالية⁽²⁾.
 - 2 استخدام طرق محاسبية سليمة و غير متباينة⁽³⁾.
 - 3 كيفية اعداد القوائم المالية والاستفادة منها من قبل المستخدمين.
 4. تحدد الاسس لتى تعالج العمليات والاحداث المحاسبية يصعب على المستفيد الخارجى او المستثمر المقارنة او دراسة البدائل.
 5. صعوبة اتخاذ قرارات داخلية او خارجية من قبل المستفيدين و غيرهم⁽⁴⁾.
- يستطيع الباحث اضافة الأهمية التالية :

(1) خالد جمال، مرجع سابق، ص 67.

(2) حسين محمد، دراسات فى المراجعة، (القاهرة: دار الثقافة العربية للنشر، 1993م)، ص 130 .

(3) محمد عباس، اميرة ابراهيم، دراسات فى قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، (الاسكندرية: مطبعة منشأة المعارف، 2000م)، ص 150 .

(4) حكمت احمد، المحاسبة الدولية، (عمان: دار حنين، 1995م)، ص 47-48.

1. معالجة العمليات و الاحداث بوجود المعايير .

2. سلامة الطرق المحاسبية و عدم تباينها .

3. يستفيد المستخدم من كيفية اعداد القوائم المالية.

معايير التقارير المالية المنشورة

ينطبق المعيار (IFRSI) على الشركات التي تعرض بياناتها المالية بموجب المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية وينص على قواعد اساسية تحتاج الشركات لاتباعها عند تبنى هذه المعايير كأساس لاعداد بياناتها المالية ذات الاغراض العامة, وتطبق الشركات هذا المعيار في بياناتها المالية لاعداد التقارير المالية, والتقرير المالي يعرض بموجب معيار المحاسبة (IAS34) لجزء من الفترة التي تغطيها بياناتها المالية و عرفت البيانات المالية المعدة لاعداد التقارير المالية بأنها سنوية تتبنى فيها الشركات المعايير من خلال بيان صريح حول الالتزام بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية⁽¹⁾, ولتأكد من القوائم المالية و التقارير المالية المرحلية التي تمثل جزء من التقارير التي تغطيها القوائم المالية التي تعد للمرة الاولى من خلال الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية سوف تتضمن معلومات عالية الجودة من خلال:⁽²⁾ توفير الشفافية و القابلية للمقارنة للمستخدمين عن كل الفترات المعروضة, توفير بداية مناسبة للمحاسبة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية, تحقيق ذلك بتكلفة لاتتجاوز المنافع التي تعود على المستخدمين .

يستنتج الباحث من نطاق تطبيق معيار التقارير المالية التالي:

1. اتباع القواعد الاساسية لاعداد البيانات المالية عند تطبيق المعايير التقارير المالية.

2. تعرض البيانات المالية لفترة محددة لتطبيق معايير التقارير المالية.

3. الالتزام مداولة تطبيق معايير التقارير المالية ضمن معلومات عالية الجودة.

3-1-6: أنواع معايير التقارير المالية المنشورة

تتمثل أنواع معايير التقارير المالية في الاتي⁽³⁾:

1. **معايير قانونية:** لعمل الشركات المهنية على تطوير معايير التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل الشركات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط الاداء في الشركات بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالافصاح الكافي عن أداؤها.

2. **معايير رقابية:** عنصر الرقابة أحد مكونات العملية الادارية التي يركز عليها كل من مجلس الادارة والمستثمرين, ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة واجهزة الرقابة المالية والادارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والاطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من سياستها واجراءاتها تنفذ بفاعلية وبياناتها المالية تتميز بالمصادقية مع

(1) عباس على واخرون ، مرجع سابق ،ص 214

(2) هنى فان جريونج ، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق ، (القاهر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006م)، ص 17

(3) ابوبكر محمد، المحتوى الاعلامى للتقارير المالية ودوره فى اتخاذ قرارات الاستثمار فى الاوراق المالية، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة، 2011م)، ص ص 38-58

وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الاداء الادارى ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة⁽¹⁾.

3. **معايير مهنية:** الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية تعمل على اعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية ومفهوم مساءلة الادارة من قبل المالك للاطمئنان على استثماراتهم لاعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والامانة⁽²⁾.

4. **معايير فنية:** تؤدي الى تطوير مفهوم المعلومات مما يعكس بدوره على التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين واصحاب المصالح بالشركات ويؤدي لرفع و زيادة الاستثمار. مجالس معايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى FASB اصدار معايير عديدة تساهم فى توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة .

يستنتج الباحث من أنواع معايير التقارير المالية التالى :

1. الالتزام بالقوانين والتشريعات المعايير التقارير المالية تضبط الاداء و الافصاح.
2. تنفيذ البيانات المالية المميزة بالمصادقة والاستمرارية وتقييم المخاطر تطبيق معايير الرقابة.
3. ضبط اداء العملية المحاسبية ونزاهتها و امانتها بتطوير معايير المهنية.

معايير اعداد التقارير المالية المنشورة

المعايير المحاسبة المالية ان تكون متسقة مع بعضها وترتكز على مفاهيم اساسية. عرف المفهوم بأنه مصطلح اساسى اعطى معنى معيناً ويعتبر التكرار و الاشارة اليه صريحا او ضمنيا و الاطار الفكرى بمثابة دستور ينظم ويحكم عملية اشتقاق معايير المحاسبة، و يشمل اهداف المحاسبة المالية عدد من الفوائد⁽³⁾:

1. الاطار الفكرى يقلل من احتمال التناقض المعايير بتغيير الاشخاص لاعدادها واختلاف ارائهم عند اعداد معايير المحاسبة التفصيلية.

2. تساعد فى اختيار المعالجات المحاسبية الملائمة لحالة عدم وجود معايير محاسبية لبعض العمليات.

3. تساعد على وضع حدود للتقدير الشخصى - اذا لزم الامر - وينظم طريق الوصول اليه.

4. زيادة ثقة مستخدمى المعلومات التقارير المالية وفهمهم له.

يستنتج الباحث من معايير اعداد التقارير المالية التالى :

1. تقلل تناقض المعايير بتغيير الاشخاص لارائهم عند اعداد معايير التقارير المالية.

2. عدم وجود معايير لبعض العمليات اختيار معالجات محاسبية ملائمة.

3. فهم و ثقة مستخدمى التقارير المالية بتطبيق معايير التقارير المالية.

(1) موسى نائل، هشام عورتانى، دليل منهجية الادارة فى المنشآت التجارية المعاصرة، (فلسطين : مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث ، 2003م)، ص1

(2) ماجد اسماعيل، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبى و جودة التقارير المالية، (غزة : الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة 2009م)، ص59

(3) ابوبكر محمد، مرجع سابق، ص38

3-1-7: خصائص معايير التقارير المالية المنشورة

تتمثل الخصائص فى: تراعى التغيرات البيئية للمجتمع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والقانونية. تتغير وفقا للظروف المتغيرة وعدم ثباتها. تمثل افضل الممارسات المحاسبية عند وجود خلافات متعددة. الضغوط السياسية وجهات المعينة تؤثر على اعدادها. الاعداد عملية فنية لا تتأثر بالاجتهادات والاراء الشخصية. تتصف بالحياد عدم تحديد نتائج معينة مقدما بقدر الامكان عند عدادها. تحقق مفهوم العدالة عند اعداد القوائم المالية المقدمة للاطراف الخارجية. تهتم بالتنمية القومية العامة دون التأثير بتغيير الحكومات. تتصف بالاقتصادية عدم الترتيب فى تطبيق المعيار المحاسبى تكاليف لا تتناسب مع العائد المتوقع (1).

يستنتج الباحث من خصائص معايير التقارير المالية التالى :

1. تتطور على حسب التغيرات الطبيعية للمجتمع.

2. تعدد الخلافات تمارس المعايير للافضلية فى لتحكيم المعلومات.

3 لم تتأثرها بالحكومات وتهتم بالقومية للمجتمع.

مزايا تطبيق معايير التقارير المالية المنشورة

تتمثل المزايا فى (2) :

1. يسهم تطبيقها فى الدخول لاسواق المال العالمية و العربية تسمح المعايير للشركات الاوربية بالاستفادة من اسواق المال الامريكية خصوصا بورصة Wall Street فى نيويورك.

2. تحسین جودة المعلومات التى يقدمها النظام المحاسبى يزيد من كفاءة اداء الادارة ويساعدها فى الوصول الى معلومات اكثر ملائمة وموثقية عند اتخاذ القرارات المختلفة.

3. تجد قبولا على المستوى الدولى يساعد فى تأهيل المحاسبين ورفع كفاءتهم على العمل فى الاسواق العالمية.

4. اعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات يشجع على انفتاح اسواق المال المحلية ويرفع من الاستشارات الطلية و الانتاجية.

5. دفع دوائر ضريبة الدخل فى كثير من الدول العربية الى اشتراط تطبيق معايير المحاسبة الدولية فى تقديم الاقرارات الضريبية للشركات.

6. اطار متكامل معترف به دوليا وجودة عالية لتحديد قياس و الافصاح عن عناصر القوائم المالية.

7. صياغة المعايير والضوابط المنظمة لمعالجات المحاسبية لتحديد اهداف المحاسبة و القوائم المالية و الخصائص النوعية للمعلومات، تحول اهتمام المحاسبة كأداء تسجيل وتبويب وتلخيص لعمليات الى اعتبارها نظام معلومات متكامل يعمل على تحديد وقياس الاحداث المالية و ايصال النتائج الى مستخدمى القوائم المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

8. تقدم الواقع الاقتصادى عن تعاملات الشركات و اعطاء صورة دقيقة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية، وليس وفق نظرة قانونية، تفضل تحليل الحقيقة الاقتصادية للتعهدات بهدف تقديم صورة كاملة وملائمة للمزايا والاطار

(1) الخطيب احمد، المحاسبة اداء ادارية لاتخاذ القرار، (القاهرة : مطابع الدار الهندسية، 2004م)، ص48

(2) Kieso Donald, and Jerry Wygandt, "International Accounting", John Wiley & Sons, NY, 1995, P:87

التي تواجه الشركة، تعمل على الابتعاد من تقييم الأصول و التقرب من الحقيقة الاقتصادية عن طريق استخدام القيمة العادلة و الحالية (1) .

9. اضعاء الشفافية على حسابات الشركة يسمح بتحديد الصحة المالية و ثم اتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة.
10. حاجيات المستثمرين بتوفير معلومات مفهومة و ملائمة يضمن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
11. توجه الشركات الى اسواق البورصة تعمل على تشجيع ظهور و تطوير الاسواق المالية و تخفيض تكاليف الحصول على رؤوس الاموال.
12. تحسين الافصاح من خلال توفير معلومات وصفية و مكيفة حسب القطاعات الجغرافية او النشاط يعطى صورة لمستخدمى القوائم المالية.
13. تعمل على نشر قوائم مالية تغطي مجالات زمنية أقل من السنة يسمح بالحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار فى الوقت المناسب.
14. تعمل على تحسين التكوين فى المحاسبة و يصبح المحاسب الممارس قادرا على الجمع بين الجانب النظرى و التطبيقى.
15. تتميز بالمرونة و مواكبة التطورات التى تشهدها بيئة الاعمال الدولية، يتم اعداد المعايير حسب الضرورة، و يمكن الغاء او تعديل هذه المعايير بما يتوافق مع تغير الظروف المحيطة.
16. تحسين التنظيم الداخلى للشركات من خلال اعادة النظر فى الاجراءات الداخلية الخاصة بالتسيير المحاسبى و الضريبى.

يستنتج الباحث من مزايا تطبيق معايير التقارير المالية التالى:

1. تساعد مستخدمى التقارير المالية فى اتخاذ القرارات المناسبة لتوفير المعلومات المفيدة.
2. تطوير الاسواق المالية و تخفيض التكاليف و تحصل على رؤوس اموال عندما تشتترك الشركات فى البورصة.
3. توفير المعلومات الوصفية على حسب الاقطاعات الجغرافية و الانشطة تفصح لمستخدمى القوائم المالية.
4. تطبيقها تساعد فى الدخول للاسواق المال العالمية و العربية.
5. زيادة كفاءة الاداء بتحسين جودة المعلومات للحصول على الملائمة و الموثقية عند اتخاذ القرارات
6. تساعد فى تأهيل المحاسبين و رفع كفاءتهم فى الاسواق العالمية.

مجالات تطبيق معايير التقارير المالية المنشورة

تتمثل المجالات فى (2) :

1. الشركات المساهمة تلزم القوانين و التشريعات جميع الشركات المساهمة العامه التى يتم تداول اسهمها فى هيئات اسواق المال بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

(1) www.ifrs.org/features/Documents/Mise-au-Point-Concemant-Les-Normes-IFRS-February-2013.PDF 20/04/2013 .
Danjou Philippe, Une Mise Au Point Concemant Les **International Financial Reporting Standards** (norms ifrs), Fervrier 2013, P:6

(2) Hawkins, David, **New IAS Standards Decision Time for IAS Firms, Institution and Countries**, Accounting Bulletin, 20, Merrill Lynch, Harvard University, 1997, P:68

2. الشركات غير المساهمة: تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة ان تطبق المعايير لتحقق منافع على المستوى الادارى الداخلى وفي تعاملها مع الشركات المالية الوطنية و الدولية.

3.الشركات الصغيرة والمتوسطة: أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارا خاصا بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك الشركات، سيكون للبلدان العربية اعتماد وتطبيق المعايير الدولية العامة للشركات الكبرى ومعايير مبسطة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

يستنتج الباحث من مجالات تطبيق معايير التقارير المالية التالى:

1.الشركات المساهمة تلتزم بالقوانين و التشريعات بتطبيق المعايير.

2.لتحقيق منافع للشركات غير المساهمة تطبيق المعايير فى تعاملها مع الشركات الوطنية و الدولية.

3.يوجد معايير مبسطة للشركات الصغيرة و المتوسطة.

الاختلاف معايير التقارير المالية المنشورة

يتمثل الاختلاف فى:

1/ اسباب اختلاف معايير التقارير المالية

تتمثل اسباب الاختلاف فى العوامل التالية(1):

أ.النظام القانونى: طبيعة النظام القانونى فى الدولة يؤثر على تنظيم السلوك واعداد التقارير المالية (2)،الممارسات المحاسبية الغير مستقلة فى الاداء القانونى تنقسم الدول الى التالى(3):

- مجموعة القانون المكتوب تتميز بوضع قواعد مفصلة شاملة لكل المتطلبات والاجراءات قانون الشركات، يؤدى الى مرونة أقل عند اعداد التقارير المالية(4)، لوجود القواعد المحاسبية ضمن القوانين الوطنية، هنالك قواعد تشريعية ونصوص قانونية تؤثر على الممارسات المحاسبية .

- مجموعة القانون العام: تشريعها أقل تفصيلا ومرونة اكبر يسمح بتطبيق الحكم المهني، القواعد المحاسبية توضح من قبل المنظمات المهنية للقطاع الخاص، يسمح لهبلان تكون اكثر تكيفا و تجديدا و لا تكون موجودة فى معظمها بصفة مباشرة ضمن القانون التشريعى .

دول القانون العام تركز على الجوهر الاقتصادى، دول القانون المكتوب تركز على الشكل القانونى(5) .

ب.النظام الضريبي: درجة تحديد القوانين الضريبية للقياسات المحاسبية ومضى الارتباط بين القواعد الضريبية و القواعد المحاسبية(6). هنالك دول تعطى الاولوية للقواعد الضريبية يكون له تأثير على القواعد المحاسبية(7)، الدخل الخاضع للضريبة نفس الدخل المتضمن بالتقرير المالى يعنى ان النظام المحاسبى يتوافق مع القوانين الضريبية .

(1)Frederick D.S.Choi.Gary K.Meek,**International Accounting**,Prentice Hall,New Jersey,7th Edition,2011.P:31

(2) Barry Elliott,Jamie Elliott,**Financial Accounting and Reporting**, Prentice Hall,14th Edition,2011,P:109

(3)مدانى بن بلغيث،التوافق المحاسبى الدولى : المفهوم،المبررات والاهداف،(بيروت:مجلة الباحث،العدد الرابع،2006م)،ص116

(4) Barry Elliott,Jamie Elliott,Op,Cit,P:109

(5) Frederick D.S.Choi.Gary K.Meek,Op,Cit,PP:31-32

(6)Christopher Nobes,Robert Parker,**Comparative International Accounting**,Prentice Hall,10th Edition,2008,PP:33-34

(7) Frederick D.S.Choi.Gary K.Meek,Op,Cit,P: 32

بعض الدول يتم حساب الدخل الخاضع للضريبة بشكل مختلف عن الدخل المرتبط بالتقرير المالي، لان الانظمة المحاسبية في تلك الدول مستقلة نسبيا عن متطلبات القوانين الضريبية⁽¹⁾.

ج. **مصادر التمويل:** من أهم الاعتبارات عند المعلومات الملائمة لايقالها الى المستخدمين، طريقة الحصول على التمويل، ان حوجة المعلومات تختلف لكل من المستثمرون والمقرضون هي احد العوامل المسؤولة عن الاختلافات في التقارير المالية، مقدمى رؤوس الاموال يختلفون باختلاف الدول⁽²⁾، اهتمام الاساسى للمحاسبة احتياجات المستثمرين من للمعلومات اداء و التدفقات النقدية، المحاسبة تقوم على مبدأ الحيطة والحذر و اهتماماتها على حماية المقرضين⁽³⁾.

د. **مهنة المحاسبة:** تطور اسواق رأس المال يؤدي الى الحاجة للمعلومات المالية الموثوقة، الملائمة والوقت المناسب، التشريعات فى الدول تتطلب اعداد حسابات سنوية و التدقيق فيها يؤثر على نمو مهنة المحاسبة فضلا عن قدرتها على انتاج تقارير مالية ملائمة وبالمقابل وجود مهنة قوية يكون تأثيرها على تطوير الانظمة المحاسبية، هي المهنة التى كانت مسؤولة عن صدار معايير المحاسبة فى الدول .
الدول التى تتخضع لديها الحاجة لتوفير معلومات للسوق فانهم ينظرون للمحاسبين امناء دفاتر الحسابات فقط ويفسر نقص الخبرة لديهم⁽⁴⁾.

الارتباط و التداخل الدول القانون العام تشمل الشركات المحلية المدرجة تعتمد على الاسهم كمصدر للتمويل، والدول القانون المكتوب تعتمد على ربط الضريبة بالقوائم المحاسبية وبشكل اقل على التمويل المقدم من قبل المساهمين⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من اسباب اختلاف معايير التقارير المالية التالى:

- 1 يؤثر النظام القانونى على السلوك و اعداد التقارير المالية.
2. طريقة الحصول على التمويل من اساسيات ملائمة المعلومات لايقالها للمستخدمين.
3. الحاجة للمعلومات المالية الموثوقة و الملائمة و الوقت المناسب لتطوير اسواق المال.

2/ مظاهر اختلاف معايير التقارير المالية المنشورة

تتمثل مظاهر الاختلاف فى العناصر التالية⁽⁶⁾:

أقواعد الاعتراف والقياس: الاختلافات الدولية فى التقرير المالية متعلقة بالاعتراف والقياس للاصول، الخصوم، الايرالت و المصاريف، ولها انعكاساتها على قياس النتيجة و تعكس مدى التقيد بمبدأ الحيطة و الحذر يختلف بين الدول باختلاف المستخدمين و على حسب درجة الاتباط بين المحاسبة و الحماية .

(1) امين السيد، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات، (الاسكندرية:الدار الجامعية، 2004م)، ص250

(2) Barry Elliott, Jamie Elliott, Op, Cit, P:109

(3) مدانى بن بلغيث، مرجع سابق، ص116

(4) Barry Elliott, Jamie Elliott, Op, Cit, P:112

(5) Timothy Douplik, Hector Perera, **International Accounting, Business and Economics**, 3th Edition, 2012, P:30.

(6) Christopher Nobes, Robert Parker, Op, Cit, PP:39-47

ب. **القوائم المالية:** يختلف عدد القوائم المالية فى التقرير السنوى على الصعيد الدولى، بعض يقدم قائمة المركز المالى، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، ومنهم يستبعد بعضها او يعدد قوائم اخرى، هذا التباين لا يتوقف على عددها فقط يمتد لشكلها وطريقة تبويب عناصرها .

ج. **مستوى الإفصاح:** الاختلافات بين الدول يخص حجم وأنواع المعلومات المفصح عنها فى القوائم المالية، الإفصاحات التى تقدمها الشركات تكون استجابة للقانون او تنظيمات اخرى، وتقدم افصاحات اضافية او اختيارية، وذلك تعزيزا وتحسينا لتنافسيتها فى الحصول على التمويل من الاسواق المالية الدولية .

د. **المصطلحات:** تظهر المصطلحات التى تستخدمها للشركات فى قوائمها المالية تباينات اما فى مضمونها يعكس مفاهيم معينة تختلف بين الدول، او استخدام مصطلحات خاصة بدول معينه دون غيرهم (1) .
يستنتج الباحث من مظاهر اختلاف معايير التقارير المالية التالى :

أ. انعكاسات الاعتراف والقياس للاصول والخصوم والايرادات والمصاريف تعكس مدى التقيد بمبدأ الحيطة.
2. الإفصاحات استجابة للقانون والتنظيمات وخصوصا الإفصاحات الاختيارية لانها تعزز وتحسن للمنافسة والحصول على تمويل من الاسواق المالية الدولية.

3. تباينات القوائم المالية تظهر مصطلحات تستخدمها الشركات لمفاهيم معينة تختلف بين الدول.

3-1-8: مشاكل معايير التقارير المالية المنشورة .

أ. مشاكل اختلاف معايير التقارير المالية

تتمثل الاختلافات فى الانظمة و الممارسة بين الدول يترتب عليه المشاكل التالية(2):

أ. **اعداد القوائم المالية الموحدة:** تضمن للشركات التى لها عمليات أجنبية جهود وتكاليف معتبرة، ناتجة عن تحويل العملة المحلية للعمليات الاجنبية وقوائمها المالية وفقا للانظمة المحلية للدول المسجلة فيه، دول الشركة الام والقواعد المحاسبية المعمول بها وتطوير خبرة موظفى الشركة فى المعايير المحاسبية لاكثر من دولة .
ب. **الدخول الى اسواق رأس المال الاجنبية:** تحقيق رغبة الشركات فى الحصول على رأس المال من خلال اصدار أسهم او اقتراض المال فى دولة أجنبية لاعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها فى الدولة التى يتواجد فيه السوق المالى يحمل الشركة تكاليف اضافية .

ج. **قابلية القوائم المالية للمقارنة:** يتسبب الاختلاف فى نقص قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات من دول مختلفة، يؤثر على تحليل القوائم المالية الاجنبية لاتخاذ لقرارات الاستثمارية والاقرضية، ونقص قابلية القوائم المالية للمقارنة له تأثيرا سلبيا على الشركات عند اتخاذ قراراتها الخاصة بعمليات الاستحواذ الاجنبية .

د. **نقص المعلومات المحاسبية عالية الجودة:** نقص معايير عالية الجودة فى بعض دول العالم، تعثر البنوك فى الازمة المالية فى عام 1997م بسبب عدم وجود شفافية فى المحاسبة اذا لم يتمكن المستثمرون والمقرضون من تقييم المخاطر بشكل كاف بسبب القوائم المالية لم تعكس مدى التعرض للخطر نظرا لوجه القصور فى الإفصاح يستنتج الباحث من مشاكل اختلاف معايير التقارير المالية بأنها:

(1) Timothy Douplik, Hector Perera, Op, Cit, PP:43-53 .

(2) Timothy Douplik, Hector Perera, Op, Cit, PP:31-33

1. الشركات التي تعمل بالعملة الاجنبية و العمل في الاسواق العالمية تعد قوائمها وفقا لدولة التي سجلت فيه الشركة الام وتطور موظفيها.

2. اختلاف قابلية القوائم المالية بين الشركات يؤثر على تحليلها الاجنبي لاتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتراضية

ب. مشاكل توحيد معايير التقارير المالية المنشورة .

تتمثل مشاكل التوحيد في (1):

1. **التقاليد المحلية:** عملية التطور المحاسبي تعتمد على مجموعة من العوامل منها التاريخي والاقتصادي والسياسي والتنظيمي والاجتماعي، التطور المحاسبي على المستوى المحلي والوطني يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية التطور المحاسبي على المستوى الدولي، التطور المحلي يعتمد على العوامل.

2 **العوائق الاقتصادية والتشريعية** افراد المجتمع وخاصة المالى يحتاجون الى المعلومات من المحاسبة لتزويد المعلومات للاطراف المختلفة، تعمل ضمن نمط اقتصادى يفرض عليه طرق واساليب واجراءات محاسبية تختلف قوانين وتشريعات الدول فى تطبيقها.

3. **الحالة السيادية:** تشكل عائقا امام التوحيد المحاسبي، المستوى الوطنى تجد ان الرغبة تتجه الى عدم قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية المعمول بها على المستوى الوطنى.

يستنتج الباحث من مشاكل توحيد معايير التقارير المالية بأنها :

1. تعتمد التقاليد المحلية على العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية.

2 تختلف بعض الدول فى القوانين و التشريعات فى تطبيقها محاسبيا.

ج. **مشاكل معايير التقارير المالية العامة**

تتمثل المشاكل العامة فى (2) :

1. الخيارات والبدائل التى تخص القواعد والقياس والافصاح تقرب الممارسات المحاسبية بين الدول، فرصة للتلاعب فى القوائم المالية عن طريق اختيار السياسات التى تسمح لهم باظهار النتائج التى يريدونها .

2. المعايير غير قادرة على جمع القضايا التى تهم مستخدميها لاختلاف احتياجات المستخدمين وبيئاتهم.

3. تتميز بمبادئ عامة غير تفصيلية، يترك مجالا لشركتين من نفس الدولة لمعالجتين محاسبيتين مختلفتين لنفس العملية.

3 تهتم بتوفير معلومات مالية ونتيجة اعمال الشركات المسجلة فى البورصة بهدف مساعدة المستثمرين والدائنين على اتخاذ القرار، لا تغطى العديد من المجالات الاخرى المحاسبة الادارية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية و الموارد البشرية قد تهم عدة اطراف حكومية.

4. انتقادات مفهوم القيمة العادلة التى تقيّم عناصر الاصول والخصوم لانها تدخل تنبؤات مستقبلية لاعداد القوائم المالية تؤدى الى تأثر نتائج الشركة بالاحداث الخارجية تقلبات الاسعار ومعدلات الفائدة.

(1) بشير عيشي، المعايير المحاسبية الدولية و البيئية الجزائرية، (الجزائر: جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المؤتمر العلمى الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2009)، ص7

(2) Kharrat Karim, Le Passage Aux Normes Internationales: De Nouvel Options Pour Le Pilotage De Resultats? Manuscrit Auteur, Publie Dans "Comptabilite, Controle, Audit et Institution(s)", Tunisie, 2006, P, 1

5. ادخال مبدأ قيمة الاصول يدل على انخفاض القيمة القابلة للتحويل لاصل ما عن قيمته المحاسبية. يستنتج الباحث من مشاكل المعايير العامة التالى :
1. فرصة التلاعب بالخيارات والبدائل التى تخص القواعد والقياس و الافصاح.
 2. اختلاف احتياجات المستخدمين وبيئاتهم المعايير غير قادرة على جمع القضايا.
 3. عدم تفاصيل المبادئ تترك بعض المعالجات تتم خارج المعايير.